

تقرير صريح جداً.. مجلس الشورى : المدن الجديدة.. فشلت في تحقيق الهدف لم تستوعب إلا ١٠% فقط من طاقتها السكانية

**والاهتمام
بالصناعات
البيئية
لجذب
أعداد كبيرة
من البشر
ضرورة**

ومما الطريق لم يستخدمه أحد !!



د. محمد إبراهيم سليمان
من المصانع والشركات بالمدن الجديدة تشيبتهم في وقتهم.

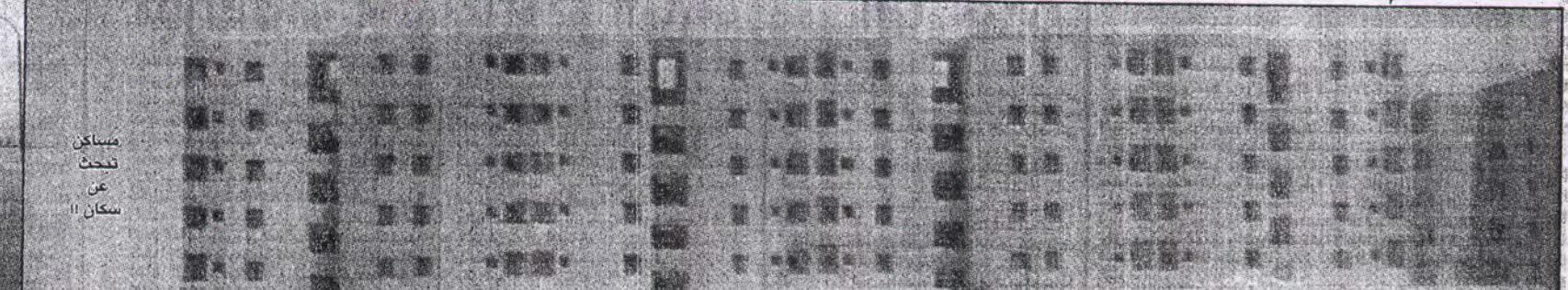
وجهة نظر.. أخرى!
أما الدكتور عباس الرفعاني استاذ التخطيط العمراني بجامعة الأزهر فله وجهة نظر أخرى حيث يؤكد أن المدن الجديدة لم تقفل في استيعاب المقترح للتطوير بها.. لأنها ما زالت في مرحلة النمو مشيراً إلى أنها بدأت تشييد منذ أيام انطلاقه نحو النمو بشكل سريع تشييد زيادة حجم النشاط الصناعي الذي وفر العديد من فرص العمل بشكل كبير وبمعدلات كبيرة شجعت الشباب على الانتقال للمدن للسكن بها وضرب مثلاً بمدينة السادات التي كان من المقرر انتقال الوزارات إليها وتعداها منذ عامين لم يكن تجاوز ٤٠ ألف نسمة رغم الأموال الطائلة التي أنفقت عليها ولكن بعد قيام جامعة المنوفية بشراء بعض المباني وتخصيصها لبعض كلياتها ومعادها زاد عدد سكانها إلى ٧٠ ألف.

كما أن مدينة مثل مدينتي الجديدة ورغم أنها من الجيل الثالث إلا أنها نظراً لارتباطها بالمباني والصناعة وقربها من مدينتي شبهت حركة عمران لم تشهدها المدن الجديدة القائمة منذ عدة سنوات مثل الشروق وغيرها.

١٠% فقط

أكد خالد سلامة رئيس إحدى الشركات العقارية أن أهم المشاكل التي ساهمت في فشل المدن الجديدة وأنها لم تحقق في نسبة الإشغال والتوظيف سوى ١٠% فقط في عدم التنسيق والتعاون بين الأجهزة المحلية والمسؤولين بهذه المدن بل أن بعض المحافظات تكشف بمحاولة وضع يدها على المدينة الجديدة التي تقع في نطاقها إدارياً لئلا يربح منها تقدم لها أي مساعدات لتنميتها أو صيانة خدماتها ومرافقها.

يقترح ضرورة إعادة الإعانات وتوفير الخدمات بأشعار مخفضة تشجيعاً للاس على الانتقال والإقامة بها.



مسكن تحت عن سكان !!

أين نحن من تجربة «البارون إيمان» في ضاحية مصر الجديدة؟!!

كشف تقرير جديد لمجلس الشورى أن المدن الجديدة تعاني من فرة إقبال المواطنين على الإقامة فيها فهي لم تستوعب إلا ١٠% فقط من ٨ ملايين نسمة كان من المفروض أن تستوعبها.. أي ما يعادل نسبة ١٠% فقط!!

التقرير أعدته لجنة الصحة والسكان بالمجلس عن المدن التي يبلغ عددها ١١ مدينة تم إنفاق عشرات المليارات على إقامتها ولم تحقق الإفادة المطلوبة من حجم الإنفاقات الضخمة التي أنفقتها الدولة عليها طو ل ١٨ سنة!

في البداية يعود بنا د. محمد إبراهيم عبدالباق نائب رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية إلى بداية التفكير في إنشاء المدن الجديدة والهدف من إقامتها فكانت فكرة إنشاء المدن الجديدة ظهرت في ورقة أكتوبر التي قدمها الرئيس الراحل أنور السادات عقب حرب أكتوبر مباشرة والتي تحدد ملامح استراتيجية التنمية العمرانية لمصر وتعمد على فتح محاور للتنمية العمرانية بالصحرَاء بعيداً عن الدن القائمة في الدلتا وواي النيل ولكن للاسراع واجهت هذه الاستراتيجية العديد من المشاكل والمعوقات والسبلات فتمت في عدم تطبيقها بالاسلوب المقترح حيث تناقض القائمون عليها عن تنفيذ بنود مهمة منها على سبيل المثال نقل الوزارات إليها كما كان مقرراً إلى مدينة السادات.. حيث تمت إقامة مبنى ضخم على أحدث أسس التكنولوجيا المعمارية.. لكن أحداً لم يلتفت إليه مما اضطر محافظ المنوفية بعد سنوات طويلة للإستفادة به وتحويله إلى كليات ومعاهد تابعة لجامعة المنوفية!! ولم تشجع الأجهزة المستولة عن هذه المدن الناس على الانتقال والإقامة بهذه الأماكن الجديدة للتخفيف من حدة التزايد السكاني بالمدن التقليدية وعلى سبيل المثال نجد أن القاهرة وجهتها تتخطى ٧٥% من عدد السكان في مصر وأنها تستحوذ على ٤٠% من قيمة الاستثمارات في المرافق العامة الأمر الذي يدل على عدم العدالة في توزيع هذه الخدمات. بالإضافة إلى إنفاق أموال ضخمة ومهائلة في الكباري والطرقات والمرافق العامة المختلفة بهدف حل مشاكل القاهرة مما يمثل عنصر جذب لزيادة الاستثمارات في هذه المدينة الجديدة. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة توجتة الاستثمارات في المدن الجديدة حتى تمثل أحد عناصر الجذب.

الجدية ومضاعفة الأسعار بمواضع المحافظات حتى يتجه الناس خارجها. وهناك مشكلة أخرى تواجه تعميم هذه المدن أهمها أن الجهاز الإداري القائم على المدن الجديدة يتعامل معها من منطلق تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والسكان وليس من منطلق إيجاد تنمية شاملة لتساعد على زيادة معدلات الاستيطان دهيالحننا

في البداية ١٠ محلات وكلما زاد العدد تضيق فيها وهكذا في كل المرافق والخدمات.

تجربة ناجحة

ويؤكد د. محمد عبدالباق إبراهيم لنا يجب أن نحقق بتجربة البارون إيمان في إنشاء مصر الجديدة والتي تمثل أفضل نماذج حيث اختار مكاناً بعيداً في الصحراء وقام بإنشاء فندق ديلوبوبليس وكان لسباق الخيل وقام بإقامة طرق واسعة تزاوي التوسعات المستقبلية وخصص منطقة ميدان الجامع للعمال والفيلات للأثراء في الكرية وجوارها المنطقة للتوسعة لأحداث التوازن السكاني وبعد ذلك قام بتوصيلها بالمترو وكان يستخدم في البداية مجاناً وبعد فترة جعل الأجرة رمزية وكما زاد الاستيطان زاد من تعرفية الترو وهكذا حتى وصلت مصر الجديدة إلى ما عليه الآن.

أما الدكتور عبدالله حسن استاذ التخطيط بالمعهد القومي للتخطيط فقال إن تجربة المدن الجديدة في مصر كانت تهدف إلى الخروج من الوداي الضيق والدلتا إلى

الصحراء الواسعة وإيجاد فرص عمل جديدة عن طريق الصناعة والزراعة لكن المسنين اهتموا بالجانب الصناعي دون الجانب الزراعي رغم أنه يستوعب أعداداً أكبر من الأيدي العاملة ويساهم في إقامة السكان بعكس الصناعة عامة كثيرة.

أشار إلى أن الحل هو الاهتمام بالصناعات البيئية التي تسويع إعداداً كبيرة من السكان وتساهم في استقرارهم وزيادة وسائل المواصلات السريعة إليها لكي تنمو وترزهر بسرعة.

أوضح أنه يجب توفير كافة الخدمات الحيوية لجذب كل الفئات للإقامة بها وليس الشباب فقط ومنها المكتبات والنوادي ودور السينما والمسارح والمساجد وغيرها من أساليب الحياة العصرية التي تقتدها المدن الجديدة حالياً.

يقترح أن يتم نقل مسئولية إدارة المدن الجديدة إلى شركات خاصة للتنمية العمرانية مما يحقق لها المرونة في الأداء

الكراي الموسيقية في المدن الجديدة

في حركة تنمائية بين دوله الجبهة من الإسكان ونقوى قراراً بتطوير أري رئاسة جهاز تنمية المدن الجديدة

اليوم وزير الإسكان يتحدث أمام الشورى عن المدن الجديدة استوعبت ٨٠٠ ألف نسمة.. بدلاً من ٨ ملايين

بلى محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق اليوم بيانا أمام لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى عن المدن الجديدة وسبلات تطبيقها. رأس الاجتماع د. مصطفى كامل على رئيس مجلس الشورى. كشف لمدت تقرير اعته لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى عن المدن الجديدة لم تستوعب سوى ٨٠٠ ألف نسمة فقط. بينما المقترح للتطوير ٨ ملايين نسمة.

**هذه أسباب عروف المطاطه عن الإقامة :
نقص الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية
ارتفاع تكلفة السكن انخفاض مستوى المرافق
الحل: شركات خاصة لإدارتها**



د. محمد إبراهيم سليمان

**تحقيق:
ياسم رشاد
أشرف أبو سيف**

أشار إلى أن تشجيع إقامة السكان بالمدن الجديدة يتطلب العمل على خلق عوامل جذب في المدن الجديدة بما فيها في نفس الوقت عوامل طرد في المدن القائمة ومثال ذلك توفير قطع الأراضي والوحدات السكنية في المدن الجديدة بأسعار منخفضة وأقل تكلفة وضرب محاولات «التقسيم» التي يهواها بعض التجار والسماسة. وفي نفس الوقت زيادة أسعار أو إجراءات الوحدات السكنية بالقاهرة والأسراع بتطبيق المرحلة الثانية والثالثة من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في المساكن حتى تصل إلى مرحلة التوازن.

كما يجب دعم قيمة استهلاك المياه والكهرباء في المدن